

مسح الممر

## النهوض بالقطاع الصناعي

عباس الغالبي

يعد القطاع الصناعي من اهم القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني بل هو القطاع الاكثر اهمية من حيث ارتباطاته مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ومساهمته الكبيرة في امتصاص البطالة المتفاقمة ، ومادمننا نتحدث عبر نافذتنا الصحفية هذه عن عملية الاصلاح الاقتصادي التي اصبحت ضرورة ملحة لانها تسير متوازية ان لم أقل متداخلة مع عملية الاصلاح السياسي هذه الايام ولذا فان القطاع الصناعي يمثل احد اهم مرتكزات آليات الاصلاح لاسيما وانه ما زال معطلا بعد مرور اكثر من ست سنوات على التغيير العاصف في العراق وبرغم الاجراءات التي تضطلع بها وزارة الصناعة والمعادن في عملية اعادة الحياة الى الشركات والمعامل المتوقفة إلا انها بنظر الخبراء والمختصين خجولة لاتوازي أدنى مستويات الطموح بسبب ضعف الامكانيات المتوفرة لديها حيث تملك حاليا ٧٦ شركة عامة بواقع ٢٤٥معملا متخصصا لانتاج ٦ ٨٠ منتجات وقد اشارت الموانئ الاستثمارية لأعوام السابقة الى تخصيصات مالية بلغت ١٤ مليار دينار لعام ٢٠٠٦ و ١٤مليار دينارلعام٢٠٠٧

**لتفعيل مبدأ التوأمة مع الشركات العربية والاجنبية الذي أقدمت عليه وزارة الصناعة في محاور قليلة من القطاع الصناعي والعمل على اشراك القطاع الخاص في ملكية الشركات العامة تدريجيا وصولا الى تطبيق مبدأ الخصخصة**

في وقت اشارت موازنة عام ٢٠٠٨ الاستثمارية الى تخصيصات اقترنت من ٦٦٨ مليار دينار ونحو ٦٠٠ مليار دينار للعام الحالي ٢٠٠٩ ويبدو ان مجموع هذه التخصيصات لاتتلي مستوى الطموح الذي توقع له المراقبون وفي ظل قانون الاستثمار المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ان تنطلق الخطة الاستثمارية لاعلى مراحل تفعيل المعامل المتوفرة الحالية وتطوير البعض منها واستحداث وإنشاء أخرى وفي مجالات متنوعة تتطلبها عملية تحريك القطاعات الانتاجية لتنويع مصادر الاقتصاد العراقي وتخليصه من الوئثنية الثقيلة وهكذا فان الضرورة تجبه الى اهمية ان يكون الدعم اعلى من السقف الذي تحدثت عنه الموانئ الاستثمارية الماضية فضلا عن اعطاء ريادة للقطاع الخاص في المجال الصناعي وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل القروض الصناعية عن طريق زيادة رأسمال المصرف الصناعي والمصارف الاخرى مع تقليل نسب الفائدة والسعي الجاد لتفعيل مبدأ التوأمة مع الشركات العربية والاجنبية الذي أقدمت عليه وزارة الصناعة في محاور قليلة من القطاع الصناعي والعمل على اشراك القطاع الخاص في ملكية الشركات العامة تدريجيا وصولا الى تطبيق مبدأ الخصخصة والتسريع في ايجاد بيئة تشريعية مثلى عن طريق قوانين حماية المنتج الوطني والإغراق السلمي وتفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية.

## مؤتمر ادارة الموارد المائية يخلص الى ضرورة عقد اتفاقية مع دول الجوار

السود باتتبع أسلوب السيطرة المركزية وإيلاء الاهتمام بإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية عند إنشاء السودان المستقبلية لتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقة النظيفة وتعزيز منظومة الطاقة الكهربائية الوطنية،.

وبشأن أستصلاح الاراضي واستخدام انظمة الري الحديثة بين المصدر ان المؤتمر دعا الى مراعاة محدودية الموارد المائية في عملية وضع السياسات الزراعية المستقبلية ودعم جهود استصلاح الاراضي بالتركيز على مشاريع ستراتيجية سريعة التنفيذ و أستكمال ربط الميازل الرئيسية في المصب العام

بالتركيز على مشاريع ستراتيجية سريعة التنفيذ و أستكمال ربط الميازل الرئيسية في المصب العام الى اساليب تقنيات الري الحديثة واستعمال خزين المياه الجوفية لاسيما المتجدد منه للزراعة و دعم البحوث والمشاريع الرائدة في مجال استخدام المياه المالحة للزراعة لافتنا الى انه من ضمن التوصيات (إنعاش الاهوار) الذي يأتي من خلال دعم جهود إنعاش الاسوار لاعادتها الى وضعها البيئي السابق والاهتمام بإنشاء البنية التحتية وتنشجيع وزارات ومؤسسات الدولة العراقية

لتقديم الخدمات الضرورية للمنطقة والعمل على التوصل الى اتفاقية مع ايران للحفاظ على هور الحويزة وتأمين مصادر تغذيتها المائية. واعلن عن المؤتمر توصيات أخرى تتمثل مراجعة وتطوير التشريعات المائية والتشريعات العامة للدولة

العراقية الادارية والمالية والقانونية بهدف حماية الموارد المائية السطحية والجوفية كما ونوعا وتفعيل اليات الرقابة على مخالفات الاستخدام من خلال تأسيس مشروع وطني لتطوير معالجة مياه الصرف الصحي وعدم رميها في الانهار قبل

المعالجة ودراسة امكانية اعادة استخدامها. .

ويذكر ان هذا المؤتمر الذي نظمته وزارة الموارد المائية شهد حضورا متميزا للمختصين والخبراء في مجال الري وقدمت فيه دراسات غطت خمسة محاور هي الموارد

المائية في العراق وستراتيجية وزارة الموارد المائية والمياه الدولية المشتركة بين العراق ودول الجوار وإنشاء وتشغيل وسلامة السودان في العراق و استصلاح الاراضي واستخدام انظمة الري الحديثة وإنعاش الاهوار.

## ٦٥ مليار دولار لتنفيذ خطة شاملة للأعمار

تقديريه لا تزيد على ٦٥ مليار دولار بحيث لا تؤثر هذه العقود في التزامات الحكومة بشأن موازنتها التشغيلية والاستثمارية للسنوات القادمة. وأكد الدباغ أن المشروع سيطبق وفقا لدراسات جدوى لكل مشروع، ووفقا لمبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة في التنافس. ولغت الدباغ إلى أن قطاع الإسكان يحتل نسبة ٢٨ ٪ والمشاريع الزراعية ٢٧ ٪، ومشاريع النقل ١٤,٢ ٪، ومشاريع الصرف الصحي نسبة ٨,٤ ٪، ومشاريع التعليم والقرية ٥,٨ ٪، ومشاريع الصحة ٥,٧ ٪ ومشاريع الاتصالات ٠,٩ ٪. يشار إلى أن انخفاض أسعار النفط العالمية أسهم في تقليص الموازنة العامة والحد من المشاريع الاستثمارية في البلاد.

بغداد / المدى

أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء أقر مشروع الخطة الشاملة لإعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية في العراق. وأوضح جدوى لكل مشروع، ووفقا لمبادئ منه : أن الخطة ستعتمد على عقود تبرمها الحكومة العراقية مع الشركات لإنشاء المشاريع بالدفع الاجل لبرنامج استثماري تنموي لتنشيط الاقتصاد العراقي وخفض معدلات البطالة في عموم محافظات العراق.

وأشار إلى أن المشروع يحقق تنمية تنوزع على محافظات العراق وتشمل مجالات الإسكان والبنى التحتية والزراعية والصحية والتربوية والتعليمية بتكلفة

كبiry للاطلاع على فرص الاستثمار في محافظة البصرة .

وأوضح إن أغلب الشركات الأورانية تمتلك رغبة كبيرة في دخول البصرة والاستثمار فيها وإقامة مشاريع صناعية ضخمة، حيث تنوي إحدى الشركات إنشاء معمل للاثيلين بالتعاون مع مستثمرين محليين.

وأضاف:«الشركات التي ستزور البصرة بناء على دعوة اتحاد رجال الأعمال تنوي إحدى الشركات إنشاء معمل للاثيلين والطاقة الكهربائية والصناعة الاستهلاكية. وذكر وجود زيارات متبادلة للطرفين وتنظيم رحلة لرجال الأعمال العراقيين والمستثمرين المحليين وممثلي هيئات الاستثمار لزيارة العاصمة الأورانية(كييف) والاطلاع على تجربة الاستثمار هناك.

الدولة في البصرة لغرض الحصول على حق ملكية الأرض التي سيقام عليها المشروع فضلا عن الاتفاق مع ممثلي دوائر الكهرباء والنفط . ولغت النوري أن ممثل مديرية بيئة محافظة البصرة اقترح ان يبتعد المشروع بواقع ٦ الى ٨كم عن اقرب تجمع سكني وأن تكون الأرض المختارة غير صالحة للزراعة الى جانب قربه من انبوب زيت الغاز لعدم مد انبوب آخر قد يؤثر في البيئة. من جانب اخر كشف رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين في البصرة صبيح الهاشمي أن ممثلين لسبع شركات أكرانية متخصصة بمجالات الاستثمار تنشأ على مقربة من شط البصرة لسهولة توفير الماء لعمل المحطة. وتابع «ان الهيئة تدارست مع دائرة عقارات

**البصرة/ عدي الهاجري** أعلنت هيئة استثمار محافظة البصرة عن طرح مشروع استثماري كبير لإنشاء محطة كهربائية في المحافظة .

وقال نائب رئيس هيئة استثمار البصرة جلال النوري:«عقدت الهيئة اجتماعا ضم ممثلين عن دوائر الدولة لأجل التايحث بفرص الاستثمار التي طرحتها الهيئة الوطنية للاستثمار بالتعاون مع وزارة الكهرباء لإنشاء محطة كهربائية في البصرة وفق قوانين الاستثمار.

وأضاف :يجري التخطيط لاختيار قطعة ارض مناسبة للمحطة والتي من المتوقع ان تنشأ على مقربة من شط البصرة لسهولة توفير الماء لعمل المحطة.

### شركة أمريكية:العراق أرض خصبة لتطوير تكنولوجيا المعلومات

وسنظمت وزارة الخارجية الاميركية زيارة لوفد يضم ممثلين عن عدد من شركات المعلوماتية لاعطاء صورة للمسؤولين في القطاعين الرسمي والخاص في العراق عن الطريقة المثلى لاستخدام وسائط الاعلام الحديثة في بلدهم.

واكد ان «شركات الهوائف الثقالة كان لديها ٣٠٠ الف مشترك وارتفع العدد الى عشرة ملايين خلال عامين». وتابع انها «نسبة (ارتفاع) هائلة». وتؤمن تويتر التي تأسست في اب ٢٠٠٦ لنحو

ونظمت وزارة الخارجية الاميركية زيارة لوفد

**المدى / وكالات** قال مدير واحدة من كبريات شركات المعلوماتية الاميركية خلال زيارة الى بغداد مؤخرا ان العراق يتمتع بإمكانات هائلة لتطوير تكنولوجيا المعلومات.

وذكر جاك دوسري رئيس ومؤسس موقع التدوين تويتر بحسب وكالة الصحافة الفرنسية : بعد مناقشات مع الشركات المحلية للهوائف الثقالة انه «مصمم على وضع نظام تويتر بين ايدي العراقيين».

### تخصيص ملياري دينار لمربي الحيوانات وصيادي الأسماك في الأهوار

بغداد / المدى

كشف معاون مدير الثروة الحيوانية في محافظة ذي قار المهندس ميثم عباس عن تخصيص ملياري دينار عراقي ضمن مشروع تنمية وإنعاش مناطق الأهوار في المحافظة.

وقال عباس بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي / واع) ان هذا المبلغ تم تقسيمه على الشعب الزراعية المشمولة في مناطق الأهوار منوها الى ان المبلغ وزع حسب أعداد الحيوانات الموجودة في مناطق الأهوار لدى المربين . وأشار معاون الى تخصيص جزء من هذه المبالغ الى صيادي الأسماك بغية سد احتياجاتهم والقيام بمهامهم بكل يسر وسهولة ، مبينا ان العمل جار بترشيح هذه المبالغ من مربي الأبقار والجاموس وصيادي الأسماك في الأهوار لأكمال معاملات التسليف من قبل الجهات المختصة وفق الضوابط والشروط المعمول بها لهذا القرض الذي من شأنه تعزيز الإنتاج الحيواني ودعم الاقتصاد الوطني.

بغداد / المدى

وقعت هيئة الاستثمار في كركوك مذكرة تفاهم مع عدد من الشركات المحلية والاجنبية لبناء أربعة آلاف وحدة سكنية بالمحافظة.

ونذكر ببيان للمحافظة بحسب ( وكالة انباء

### ٤ آلاف وحدة سكنية في كركوك

الاعلام العراقي / واع ) ،أن، شركات العباد المتحدة للمقاولات و لافين ودياركو للمقاولات و الجنائن وبلنياي سردم للمقاولات العامة ستباشر بالتخطيط الهندسي تمهيدا لبناء

الوحدات التي ستخصص للموظفين ونوي الدخل

المحدد، موضحا أن طريقة التملك ستتم بطريقة الإقساط المريحة لتتماشى مع الظروف المعيشية والاقتصادية للموظفين».

واكد البيان أن «الوحدات ستتضمن المستلزمات والخدمات العصرية من البنى التحتية وحسب

اجود التصاميم العالمية. وكانت هيئة استثمار كركوك عقدت ورشة عمل خاصة حول مشروع بناء مجمعات سكنية بحضور المحافظ عبد الرحمن مصطفى لتسليط الضوء على آلية تنفيذ المشروع من خلال توفير ونهئية الظروف المناسبة لذلك.